تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي
حالة فلسطين 1995– 2019

منار موسى يحيى اللحام *

محاضر أكاديمي بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا . خان يونس قطاع غزة – فلسطين

The Impact of Trade Openness on Economic Growth
The Case of Palestine 1995-2019

Manar m. y. allahham

Academic lecturer at the University College of Science and Technology. Khan Yunis, Gaza Strip - Palestine

تاريخ الاستلام: 2021/06/01 **تاريخ القبول:** 2021/09/29 **تاريخ النشر:** 2021/12/31

ملخص:

تدرس الورقة العلاقة المؤثرة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار الصرف من 1995 إلى 2019، توضح العديد من الدراسات وجود علاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حيث يمكن للانفتاح أن يعزز بشكل كبير النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وهنالك دراسات أخرى تخالف ذلك. نهدف من خلال هذه الدراسة عرض الأدبيات والدراسات السابقة بالإضافة لرأي بعض المتخصصين في المجال، تم استخدام البيانات الاحصائية وتحليلها من خلال طريقة المربعات الصغرى OLS، واختبار جذر الوحدة ADF ، لتحليل العلاقة بين المتغيرات وبيان شكل واتجاه العلاقة، وبالتالي تبين الدراسة بأن تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لا يوضح أي تأثير ايجابي بل على العكس يتضح الأثر السلبي على النمو الاقتصادي، وأثبتت الدراسة بأن الانفتاح التجاري في فلسطين لا يؤدي إلى النمو الاقتصادي وتم اثبات ذلك في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري ، النمو الاقتصادي ، تحرير التجارة ، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الاجمالي، الاقتصاد الفلسطيني.

الترميز الاقتصادي (JEL): O47 ؛ F13

Abstract:

The paper examines the significant relationship between trade openness and economic growth in Palestine regarding exchange rate fluctuations from 1995 to 2019. Many studies show a relationship between the two variables, as openness can significantly boost economic growth in the short and long term, while other studies contradict this. The purpose of this study is to present the literature and related research and the perspectives of some experts in the field. Statistical data were used and analyzed using the OLS method, unit root test, and ADF. To analyze the relationship between the variables and indicate the form and direction of the relationship, and thus the study shows that the impact of trade openness on economic growth has no positive effect. On the contrary, the negative impact on economic growth is palpable. According to the study, trade openness in Palestine does not lead to economic growth.

Key words: trade openness, economic growth, trade liberalization, foreign direct investment, gross domestic product.
Jel Classification Codes : F13 ; O47

*المؤلف المرسل: الإيميل: m.lahham@ucst.edu.ps

I- تمهيد:

يعبر مفهوم التبادل في الفكر الكلاسيكي عن التبادل التجاري (الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة)، حيث تنشأ أهمية التبادل التجاري من حاجة دول العالم للحصول على السلع والخدمات، ويؤدي الانفتاح التجاري وظيفة هامة في الاقتصاد إذ يعتبر وسيلة لزيادة المبادلات التجارية وهذا يؤدي على زيادة مستوى الدخل القومي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، والتي من خلالها تسعى لتحقيق الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للأفراد، وزيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي مما يشكل داعم أساسي للنمو الاقتصادي .

ويمكن ترجمة النمو الاقتصادي من خلال الزيادة المطردة في مستوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال السنوات السابقة، بالإضافة لذلك فإن هنالك دور مؤثر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مما يشكل رافعة للاقتصاد الوطني في حالة كان هنالك زيادة في مستوى الانتاج والتصدير للخارج وذلك من خلال تحقيق الميزة التنافسية للسلع المحلية .

وبالتالي يعتبر تحقيق الرفاهية الاقتصادية هدف محوري في الخطط التنموية للدول، لذلك تسعى الدراسة لتوضيح أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في فلسطين وذلك خلال الفترة 1995 حتى 2019 .

1 .مشكلة الدراسة :

يعد النمو الاقتصادي هدف رئيسي لأي اقتصاد وتسعى الدول إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي، ويكون ذلك من خلال تحفيز الانتاج والتصنيع والتبادل التجاري والذي يتضح في زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي، ويلاحظ على الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني أنه متقلب فقد بلغ 5057 مليون دولار في العام 1994، وارتفع إلى 7784مليون دولار في العام 1999 ثم انخفض في العام 2002 وبلغ 5649 مليون دولار واستمر في الارتفاع مع تذبذب بسيط حتى بلغ 15764 مليون دولار في العام 2019 رافق هذا التذبذب في الناتج المحلي الاجمالي تفاقم العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، وقد تأثر الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي .

جاءت هذه الدراسة للإجابة على المشكلة الاقتصادية من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد تأثير للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في فلسطين؟.

2.فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التي ترى بوجود علاقة تأثير ما بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

- الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي .
- الفرضية البديلة : توجد علاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي .

3.أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي:

1. تتضح أهمية الدراسة في تحليل تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في فلسطين.
2. تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية في توجيه متخذي القرارات وراسمي السياسات الاقتصادية والتجارية لتحديد التوجهات المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني إلى الانفتاح أو غير ذلك.
3. تتضح الأهمية في النتائج التي يتوصل لها الباحث والتوصيات للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

4.أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف على الانفتاح التجاري (الصادرات والواردات) وأهميته في الفكر الاقتصادي.
2. تحليل الوضع الراهن للانفتاح التجاري في فلسطين.
3. دراسة أثر علاقة التبادل التجاري ودوره في النمو الاقتصادي .

5.منهج الدراسة :

يستخدم الباحث النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة لتحليل الظاهرة محل البحث من خلال إجراء التحليل النوعي الذي سيقودنا إلى تفسير ووصف الظاهرة وتحليلها ، ومن ثم الوصول لتفسير العلاقة بين كلاً من الانفتاح التجاري بما يشمله من صادرات وواردات من جه والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وسوف يستخدم الباحث الاحصاءات الاقتصادية بالإضافة لإجراء مقابلات مع مختصين من أكاديميين ومهنيين. كما تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لوصف تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري بما يشمله من صادرات وواردات من جه والنمو الاقتصادي من جهة أخرى ، بالإضافة للوصول لتوظيف المنهج الكمي القياسي في الدراسة، وذلك من خلال استخدام البيانات الكمية المأخوذة من جهات الاختصاص، بالإضافة للبيانات المنشورة والأبحاث العلمية، وقد تم بناء نموذج قياسي كمي لدراسة هذه العلاقة .

6.حدود الدراسة :

الحد الزماني : تغطي فترة الدراسة للسنوات من 1995 حتى 2019 .

الحد المكاني : الأراضي الفلسطينية عام 1976 باستثناء القدس .

7.مصطلحات الدراسة :

1.7 الانفتاح التجاري :

سياسة تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات.(طالب، 2015).

2.7 النمو الاقتصادي :

يعرف بأنه "الزيادة المطردة (أو المستمرة) في إنتاج بلد ما خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن" (مسعي، 2012). أي زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، وبالتالي زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن فعادة ما يتم منح إعانة إلى دولة ما تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لمدة عام أو عامين ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا" (عبد القادر، ناصف، 2003).

8.الدراسات السابقة :

1.8 الدراسات العربية :

1.1.8 دراسة (سعدون، 2020) حول قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام نموذج ARDL للمدة 1980-2019.

هدفت الدراسة لبيان أهمية الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة 1980 – 2019 .

ولقياس العلاقة بين المتغيرين باستخدام نموذج ARDL اعتمد الباحث المنهج الوصفي معززاً بالمنهج الكمي القياسي لتحقيق أهدافه وإثبات فرضيته .

توصلت الدراسة لوجود علاقة تأثير ايجابية معنوية للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي التركي أثناء مدة البحث .

وأشارت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في تركيا يرتفع بنسبة 76٪ كلما تضاعف الانفتاح الاقتصادي .

وأوصت الدراسة لتعزيز النمو الاقتصادي ومصادرة ولا سيما الانفتاح التجاري والاستفادة من مزياته بتنويع القاعدة الصناعية والاستفادة من الانفتاح بربط الاقتصاد التركي بالاقتصاد العالمي من خلال الاستفادة من التقدم التقني .

2.1.8. دراسة (صاوي، 2019) حول تحليل علاقة التحرير التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للمدة 1974 – 2016 .

هدفت الدراسة لمعرفة مدى تحقيق الجزائر لأهداف التحرير التجاري، وإبراز أهمية التحرير التجاري في تفعيل معدل التبادل الدولي وتحسين معدل النمو الاقتصادي .

استخدمت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الأوضاع الاقتصادية لقطاع التجارة في الجزائر للتعرف على آثار تحرير التجارة على النمو الاقتصادي، بالإضافة للمنهج التاريخي لوصف مختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وسرد المراحل التي مر بها وتم استخدام الأساليب الاحصائية والرياضية والنماذج القياسية لتفسير العلاقة بين المتغيرات .

توصلت الدراسة إلى أن الانفتاح لم يساهم إلا بقدر محدود في تحفيز استراتيجيات النمو الاقتصادي القائم على زيادة الصادرات والتي تشكل بها الايرادات النفطية حوالي 97٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز القدرة الانتاجية للمنتجات الغير نفطية وتحفيز القطاع الصناعي وانشاء هيئات وطنية لتطوير الصادرات الغير نفطية .

3.1.8. دراسة (أبو مدلله، 2018) حول الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات 1995 – 2015 .

هدفت الدراسة لتقدير مدى اسهام الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي من خلال تقدير مدى تأثير الصادرات والواردات والتعرف على واقع الاقتصاد الأردني ومعرفة حجم الانكشاف التجاري وتأثيره على النمو الاقتصادي في الأردن .

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو في الأردن، ودرست واقع الاقتصاد الأردني والتجارة الخارجية وعلاقتهم بالنمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أن للانفتاح الاقتصادي في الأردن تأثير محدود على الواقع الاقتصادي والمعيشي ما يعني تباطؤ النمو خلال فترة الدراسة. كما بينت بأن الانكشاف الاقتصادي في الأردن له آثار كبيرة على الأداء الاقتصادي وعلى ارتفاع مستويات الأسعار ، كما اتسم الميزان التجاري بالعجز المستمر والمزمن .

أوصت الدراسة بالاهتمام بقطاعي الزراعة والصناعة وتجنب الافراط في الاستدانة في اسواق الأسهم والعقارات، ويتوجب تحسين مستويات المعيشة وتشجيع الاستهلاك للمنتج الوطني لخفض فاتورة الواردات .

4.1.8. دراسة (طالب، 2015) حول الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980 – 2013 .

هدفت الدراسة إلى تقدير وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك لمعرفة مدى أهمية التجارة الخارجية في نموها الاقتصادي حيث لتحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة العلاقة من خلال تقدير النماذج عبر سلسلة زمنية خلال الفترة 1980 – 2013 باستخدام التقنيات الاحصائية والرياضية والاستعانة ببعض الدراسات التطبيقية .

توصلت الدراسة إلى أن اعتماد التجارة الخارجية في الجزائر على الغاز والبترول، وأن الاقتصاد الجزئي اقتصاد صغير ومنفتح يعتمد أساساً على السوق الأوروبية ويمكن أن يواجه منافسة شديدة .

إن سياسة الانفتاح لم تمكن الجزائر من الوصول لأحسن المواقع على الصعيد الدولي حيث هنالك تذبذب في الصادرات الغير نفطية وانخفاض مساهمة القطاع الصناعي .كما يتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو بالدرجة الأولى على أداء الصادرات .

أوصت الدراسة بضرورة تنويع اقتصادها خارج المحروقات خاصة القطاع الصناعي، وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال خلق بيئة اقتصادية مستقرة .

2.8: الدراسات الأجنبية :

1.2.8.دراسة (Bibi,Jalil,2019) حول : Revisiting the Link between Trade Openness and Economic Growth Using Panel Methods. Pakistan Institute of Development Economics.

هدفت الدراسة إلى تحليل الأدبيات التجريبية لتأثير التجارة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، واستخدمت الدراسة الطريقة القياسية من خلال طريقة المربعات الصغرى OLS لقياس العلاقة ما بين التغير في الناتج المحلي الاجمالي للفرد والانفتاح متمثل في حجم التجارة والسياسة الجمركية والعولمة ونصيب الفرد من رأس المال والتنمية المالية ومقياس رأس المال البشري وذلك لعدد 82 دولة خلال الفترة 1960 حتى 2017 .

وتضيف الدراسة مقاييس مختلفة للانفتاح التجاري مثل حجم التبادل التجاري والتعرفة الجمركية والعولمة و رأس المال المادي والبشري.

توصلت الدراسة إلى أن المزيد من الانفتاح التجاري يمكن أن يعزز الأداء الاقتصادي للدول، وأن تخفيض القيود الجمركية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة ممكن أن يساعد في تحسين اقتصاديات تلك الدول.

2.2.8.دراسة (Sheng,Fatima,2019) حول: Impact of Openness on Economic Growth in Developing Economies An Empirical Analysis . European Online Journal of Natural and Social Sciences.

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الانفتاح والنمو تجريبياً باستخدام إجمالي رأس المال الثابت كمتغير وسيط في مجموعة بيانات سلسلة من 19 اقتصاد متطور للفترة من 1980 إلى 2013. تبحث الدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي. واستخدمت الدراسة النموذج القياسي ويعتمد على افتراض أن الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر يساهمان في الاقتصاد النمو من خلال مخزون رأس المال الثابت كمتغير وسيط. ومؤشر الانفتاح التجاري ، تستخدم هذه الدراسة التجريبية مجموعة البيانات لعدد 19 دولة نامية تمتد من 1980-2013. يتم استخدام مقدرات النظام GMM ومتغيرات الأدوات للتعامل مع مشكلة التجانس.

مثل حجم الواردات بالإضافة إلى الصادرات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي ، ويقاس الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وتظهر الأدبيات التجريبية استجابة متباينة فيما يتعلق بتأثير الانفتاح التجاري على نمو الاقتصاد ويشير إلى أن تكوين رأس المال الثابت هو وسيط مهم للانفتاح التجاري ويشجع الانفتاح التجاري نمو اقتصاد يتمتع بقدرات جيدة في تكوين رأس المال الثابت.

وتوصي الدراسة بأن يكون الاقتصاد النامي الذي يريد أن يسير بخطى اقتصادية يجب أن يبدأ النمو في تطوير مستوى تكوين رأس المال الثابت للمنافسة بشكل إيجابي في التجارة العالمية.

3.2.8. دراسة (Al-Shayeb,Hatemi,2016) حول Trade Openness and Economic Development in the UAE: An Asymmetric. Approach. Journal of Economic Studies

هدفت الدراسة إلى إجراء البحث التجريبي في تأثير الانفتاح التجاري على الاقتصاد التنمية في الإمارات. تستخدم الدراسة وظائف استجابة النبضات غير المتماثلة واختبارات السببية غير المتماثلة وذلك للتحقيق في تأثير انخفاض الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية مقارنة بأثر زيادة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، حيث أن تحليلات الاستجابة النبضية القياسية واختبارات السببية لا تأخذ في الحسبان هذا التأثير غير المتماثل المحتمل، تستخدم الدراسة الاسلوب القياسي لتحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو وذلك من خلال نموذج الانحدار التلقائي (VAR) ، بالإضافة للعلاقات السببية والديناميكية بين الصدمات الإيجابية التراكمية بين هذين المتغيرين ، وأظهرت الدراسة بأن الدفعات الايجابية في الانفتاح الاقتصادي تؤدي لأثر ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي، وتوصلت الدراسة إلى أن حدوث صدمة إيجابية في الانفتاح التجاري تؤثر إيجابيا على الأداء الاقتصادي. كما وجد أيضا أن النمو الاقتصادي أو الركود لا يؤثر على الانفتاح التجاري في حالة الإمارات في أي اتجاه.

4.2.8 دراسة (Awokuse,2014) حول Trade openness and economic is growth export-led or import-led?

هدفت الدراسة لتوضيح ما إذا كان الانفتاح الاقتصادي والنمو يقوده التصدير أم الاستيراد ، حيث هنالك دراسات ترى بأن تحفيز النمو يكون بسبب السياسة التجارية الموجهة نحو الخارج "التصدير " هي أفضل من السياسة الموجهة نحو الداخل "الاستيراد"، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والقياسي من خلال تحليل وظيفة التكامل المشترك والاستجابة ومعامل جرانجر وبناء نموذج قياسي من خلال تحليل السلاسل الزمنية في تحديد العلاقات السببية .

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات النمو الاقتصادي من جهة والصادرات والواردات من جهة اخرى لعدد من البلدان المتقدمة وعلى العكس في بلدان اخرى مثل البلدان النامية .

أوصت الدراسة بضرورة أن تراعي الدراسات التجريبية المستقبلية إحلال الواردات كما أن قيود الواردات يمكن أن تشكل عائق أمام البلدان النامية الكبيرة نظراً للاستفادة المحدودة من الوصول للتكنولوجيا الأجنبية .

5.2.8. دراسة (Griesa, Redlin,2012) حول Trade Openness and Economic Growth: A Panel Causality Analysis

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي وتحديد العلاقة والاتجاه السببي للعلاقة بين المتغيرات .

استخدمت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية لدراسة العلاقة السببية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو ، واستخدم جذر الوحدة واختبارات الاندماج المشترك ونموذج التصحيح للخطأ لمجموعة 158 دولة خلال الفترة 1970 □ 2009.

توصلت الدراسة إلى فرضية النمو طويل الأجل الذي يقوده الانفتاح للدول المتقدمة ، بينما أن النمو يبطئ الانفتاح على المدى الطويل للدول النامية ولا يمكن دعم فرضية الانفتاح والنمو إلا في البلدان الصناعية .

6.2.8. دراسة (Yanikkaya,2003) : Trade openness and economic growth a cross-country empirical investigation

هدفت الدراسة إلى الاجابة على السؤال هل تنمو الاقتصاديات المفتوحة اسرع من الاقتصاديات من الاقتصاديات المغلقة ، تفترض الدراسة بأن الاقتصاديات الموجهة نحو الخارج لديها معدل نمو أعلى من البلدان ذات التوجه للداخل. تبحث الدراسة في تأثير النمو لعدد كبير من مقاييس الانفتاح التجاري. وذلك من خلال المنهج التجريبي وكذلك استخدام النموذج القياسي في تحليل نتائج الانحدار عبر مقاييس فردية وجماعية .

توصلت الدراسة إلى أن التجارة تعزز النمو في البلدان المتقدمة بشكل كبير على عكس البلدان النامية ، كما أنه يمكن للقيود على التجارة أن تؤدي لأثر ايجابي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية.

9.تعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة سواء العربية منها أو الأجنبية العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وبينت هذه الدراسات أن هنالك مجالين لتأثير الانفتاح الاقتصادي وهم:

- المجال الأول : البلدان المتقدمة: حيث أظهرت الدراسات بأن الانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى تعزيز النمو في هذه البلدان نظراً لأن الهياكل الانتاجية والاقتصادية تتمتع بميزات تكنولوجية وتنافسية عالية مما جعل انفتاحها على العالم ذا اتجاه ايجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل .
- المجال الثاني: الدول النامية : اتضح أن هنالك اختلاف بين هذه الدول إذا كانت نفطية أو غير نفطية حيث أن البلدان النفطية يكون الانفتاح الاقتصادي لها معزز للناتج المحلي الاجمالي وذلك بما تشكله الصادرات النفطية من نسبة مرتفعة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي .

أما البلدان الغير نفطية فإن تأثير الانفتاح الاقتصادي لها على الناتج المحلي الاجمالي إما تأثير محدود وبطيء، أو أنه يأخذ اتجاه سلبي وبالتالي أوضحت الدراسات أنه يمكن للقيود التي تفرضها البلدان النامية أثر ايجابي على النمو الاقتصادي .

10. مبررات اختيار الموضوع: جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة والتي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، بالإضافة لكون هذه الدراسة الأولى لدراسة اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في فلسطين، بالإضافة لتزايد المخاوف بسبب الزيادة في الانكشاف التجاري وزيادة حجم الواردات مما ضاعف من العجز في الميزان التجاري الفلسطيني وبالتالي توضيح رؤية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في فلسطين

وذلك من وجه نظر الدراسات السابقة والمختصين، بالإضافة للتحليل الكمي لبيانات التبادل التجاري الفلسطيني، وبالتالي أخذ وجهات نظر متعددة للانفتاح ومدى تأثيره على الاقتصاد الفلسطيني .

II. الاطار النظري للدراسة:

1.الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

1.1.النمو والتنمية الاقتصادية :

تعتبر نظريات النمو والتنمية الاقتصادية من النظريات الحديثة فقد اعتبر الاقتصاديون" بأن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة في حجم السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينه ويعرف الاقتصادي كوزنتس في كتابه النمو والهيكل الاقتصادي النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية وبالتالي يعرف النمو لبلد ما بالزيادة المستمرة في السكان والناتج الفردي (طالب، 2015). أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو أشمل وأعم من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث عرف ميشيل ب.تودارو التنمية الاقتصادية " هي قدرة الاقتصاد القومي والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنه لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5٪ و 7٪ أو أكثر (Todaro,2009).

ولقد استخدم مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين في الأدب الاقتصادي فالنمو الاقتصادي يشير لمعدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة من الزمن دون احداث تغيرات هيكلية ملموسة، بينما التنمية تعني حدوث تغيرات هيكلية واسعة في الهياكل الانتاجية والاقتصادية والمجالات الاجتماعية والسياسية (طالب، 2015). وبالتالي يعبر النمو الاقتصادي عن حركة تصاعدية للعوامل المحددة للناتج المحلي الاجمالي وهي تؤثر على زيادة الاستثمار والتشغيل وزيادة الانتاجية وتحقيق التقدم التكنولوجي مما يزيد من حجم الطاقة الانتاجية .

2.1 . مقاييس النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي ذا أهمية في معرفة مدى الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي ، ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال مقاييس النمو وهي :

- المعدلات النقدية للنمو
- المعدلات العينية للنمو
- مقارنة القوة الشرائية (حمدان، 2012).

وبالتالي تعبر هذه المقاييس عن الأدوات لقياس مستوى النمو الاقتصادي للاقتصاديات، فالنمو يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى المعيشة ويعد هذا المؤشر من مؤشرات رخاء المجتمعات.

ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (أو معدل التضخم) .

إن تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي (الخطيب، دياب، 2013).

3.1. مصادر النمو الاقتصادي:

- الموارد الطبيعية حيث يرتبط الزيادة في النمو الاقتصادي بكمية الموارد الاقتصادية .

- الموارد البشرية تعد الأيدي العاملة وتوافرها من المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي.
- رأس المال المادي يرتبط رأس المال المادي بالادخار.

ويحتاج النمو الاقتصادي لأي دولة إلى بنية تحتية ذات نوعية جيدة أي إطار مؤسسي مالي وقانوني واجتماعي يتناسب مع التطلعات في الوصول لمعدل نمو اقتصاد مرتفع. (30 Sources of Economic Growth أكتوبر، 2020). (http://kokminglee.125mb.com/economics/sourcesdev.html).

2. الانفتاح التجاري :

تعددت المفاهيم والتعريفات الخاصة بالانفتاح التجاري حيث يشير الانفتاح للسياسة التي من شأنها خفض الاجراءات والرسوم الجمركية وتسهيل حركة التبادل التجاري بين البلدان المختلفة. ويعرفه صندوق النقد الدولي " بأنه تحرير القطاع التجاري الخارجي والذي يتكون من ميزان التجارة الخارجية ورأس المال الداخل والخارج من القيود والعقبات كافة متمثلة بالضرائب الجمركية والقيود الكمية والادارية والفنية "(سعدون، 2020) وهذا يعني تحرير الاقتصاد من القيود التي تعوق حركة المبادلات التجارية والمالية ونحوه وتهيئة المناخ والبيئة التي تمكنه من القدرة علي المنافسة العالمية، واستقطاب الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة بغرض الاستثمارات في مجالات القطاعات المختلفة .

وعادة يؤدي التوسع في الصادرات لزيادة التقدم التكنولوجي وتحسين الهياكل الاقتصادية ورفع مستوى الانتاجية ومستويات المعيشة للأفراد وزيادة الاسهام في نمو الناتج والدخل القومي الاجمالي.

وعلى العكس يمكن أن يؤدي الزيادة في الواردات لانخفاض أسعار السلع وزيادة الطلب الكلي وبالتالي الزيادة في الاستهلاك وقد يكون لذلك آثار عكسية على الدخل القومي .

ويعبر عن الانفتاح التجاري بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، إذ يمكن قياسه وفقاً للقاعدة التالية : "

الانفتاح التجاري = الصادرات + الواردات/ الناتج المحلي الاجمالي.

حيث تنشأ علاقات ارتباط من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات من ناحية والناتج المحلي الاجمالي من ناحية اخرى." (عبد الوهاب، 2020).

وعادة يؤدي التوسع في الصادرات لزيادة التقدم التكنولوجي وتحسين الهياكل الاقتصادية ورفع مستوى الانتاجية ومستويات المعيشة للأفراد وزيادة الاسهام في نمو الناتج والدخل القومي الاجمالي.

وعلى العكس يمكن أن يؤدي الزيادة في الواردات لانخفاض أسعار السلع وزيادة الطلب الكلي وبالتالي الزيادة في الاستهلاك وقد يكون لذلك آثار عكسية على الدخل القومي .

1.2. النظريات المفسرة للانفتاح التجاري:

الانفتاح التجاري يعبر عن التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف وجملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الصادرات و الواردات، وهي عملية تستغرق وقت طويل من خلال إلغاء القيود على الصادرات و الواردات و تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات والتخلص من العقبات لتقييد الواردات كالقيود غير التعريفية و الفنية، الصحية.....، وعدم إلزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة من معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية،

وتم مناقشة تأثير الانفتاح التجاري على الأداء الاقتصادي في الأدب الاقتصادي، وتقدم الأدبيات المتعلقة بالتجارة الدولية ثلاث نظريات تتعلق بتأثيرات التجارة الدولية على النمو الاقتصادي وهي:

أولاً : يفترض نموذج ريكارديان-هيكشر-أولين أن التجارة قد تتسبب في زيادة الإنتاج لدورة واحدة بسبب الميزة النسبية ولكن لن يكون لها تأثير على التجارة الدولية على المدى الطويل .

ثانيًا : تفترض نظرية النمو الكلاسيكي الجديد أن التغيير التكنولوجي هو عامل خارجي، وبالتالي فإن السياسة التجارية لدولة ما لا تؤثر على أدائها الاقتصادي.

ثالثًا : تشير نظريات النمو الجديدة إلى أن الانفتاح التجاري المتزايد باستمرار يؤدي إلى اعتماد التقنيات الجديدة، مما يسمح للاقتصاد المفتوح بالنمو بشكل أسرع من الاقتصاد المغلق.

وتحلل الأدبيات التجريبية على نطاق واسع تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي. السؤال المركزي الذي تهدف هذه التحليلات إلى الإجابة عنه هو ما إذا كانت التجارة الدولية تؤثر النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتوثق الكثير من الدراسات أن حجم التجارة لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، ويمكن أن يؤدي خفض الحواجز التجارية إلى تقليل التكلفة الاقتصادية للإنتاج.

III. المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني :

يعد الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة والمغلقة على العالم الخارجي نظراً للإجراءات الاتفاقات الاسرائيلية والتي حدت من انفتاح ونمو الاقتصاد الفلسطيني، فكان لذلك آثار عكسية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتتركز بنية الاقتصاد الفلسطيني على عدد من القطاعات الرئيسية وهي :

قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والانشاءات والسياحة والخدمات. وبالنظر للإحصاءات فقد بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني 15616.2 مليون دولار في العام 2019، وبلغ متوسط دخل الفرد في فلسطين 3417 دولار حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد في الضفة الغربية فبلغ 4854 دولار، بينما في قطاع غزة بلغ 1458دولار .

وبلغ معدل الفقر في فلسطين 29.2٪ في العام 2017 موزعة بنسبة 13.9٪ في الضفة الغربية و53٪ في قطاع غزة، أما الفقر المدقع في فلسطين قد بلغ 16.8٪ موزعة 5.8٪ في الضفة الغربية 33.8٪ في قطاع غزة . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)

وبلغ معدل البطالة في فلسطين حوالي 25٪، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل من سن 15 سنة فأكثر 343800 شخص في العام 2019 بواقع 215100 شخص في قطاع غزة 128700 في الضفة الغربية، حيث بلغ معدل البطالة في قطاع غزة 45٪ بينما في الضفة الغربية 15٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

وقد شكلت مساهمة القطاعات الانتاجية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للعام 2019، حيث ساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 22٪ من الناتج المحلي الاجمالي، يليه قطاع الخدمات 19.2٪، وقطاع التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء 13٪، أما قطاع الزراعة الفلسطيني فكانت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي متدنية بلغت 6.9٪ .(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)

وبلغت حجم الصادرات 1103.8 مليون دولار والواردات 6613.45 مليون دولار بعجز مقداره 5509.65 مليون دولار وذلك في العام 2019 . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

1.خصائص وسمات الاقتصاد الفلسطيني:

تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالعديد من الاجراءات والسياسات الاسرائيلية والتي حدت من نموه واستقلاله وامكانية انفتاحه على العالم الخارجي، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

- تنامي حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي وتجاوزه للناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ الانفاق الاستهلاكي في العام 2018،حوالي 16889 مليون دولار، بينما الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام بلغ 15616 مليون دولار.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)
- ازدياد حجم الفجوة بين الاستهلاك والانتاج والصادرات والواردات .
- تراجع مستوى المعيشة بسبب التضخم وثبات الأجور وضعف القدرة الانتاجية وضعف القدرة على خلق وظائف جديدة .
- ازدياد نسبة الفقر بالنسبة لعدد السكان حيث بلغ حوالي 30٪ في العام 2017.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)
- ارتفاع النفقات الجارية باضطراد فقد استحوذت الأجور والرواتب على حوالي 60٪ منها، وتنامي الانفاق الجاري وتراجع الانفاق التطويري وارتهانه بما يتأتى من العون الخارجي (مكحول، 2012).
- تزايد الاتجاه نحو احلال القروض محل المنح في تمويل المشاريع بالإضافة لارتفاع حجم الدين العام المحلي والخارجي الفلسطيني والذي تجاوز 2369 مليون دولار وتزايد عبء خدماته.(الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة ، 2019).
- تراجع الانتاج السلعي لقطاعي الزراعة والصناعة، وكان هذا التراجع لصالح قطاع الخدمات والتجارة الداخلية، مما أثر سلباً على القاعدة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني.

2. المؤشرات الاقتصادية

أ/ الناتج المحلي الاجمالي :

شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع منذ نشأة السلطة الفلسطينية عام 1994 حيث بلغ الناتج المحلي في حينه 5057.7 مليون دولار، وارتفع في العام 1999 إلى حوالي 7784 مليون دولار، ثم تراجع في العام 2000 فترة انتفاضة الأقصى الثانية فبل 7118.4 مليون دولار، وبدأ بالارتفاع في العام 2004 حتى بلغ 7853.4 مليون دولار واستمر بالارتفاع حتى بلغ 15616.2 مليون دولار في العام 2018.

ب/ الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين :

يحتاج الاستثمار الأجنبي عادةً لمناخ من الاستقرار السياسي والمالي والاقتصادية والاجتماعي بالإضافة لوجود بنية تحتيه وبيئة قانونية وتشريعية تتيح له النمو الاستمرار حيث هنالك عوامل مختلفة لجذب الاستثمار الأجنبي وذلك من

قبيل الاستقرار السياسي والاقتصادي ووجود المؤسسات المالية والمصرفية والتشريعات التي تشجع الاستثمارات الأجنبية .

وبالتالي تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين بالعديد من المحددات سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي والتي أثرت بشكل عكسي على تطور ونمو الاستثمار الأجنبي، وبالرجوع للبيانات والاحصاءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين فقد بلغ في العام 1995 حوالي 123 مليون دولار ارتفع نتيجة الاستقرار السياسي والاقتصادي في العام 1998 إلى 218 مليون دولار .

انخفض بشكل حاد مع بداية انتفاضة الأقصى الثانية في العام 2000 ليصل إلى 62 مليون دولار واستمر بالتراجع نتيجة عدم توفر مناخ الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي حتي بلغ 9 مليون دولار في العام 2002، ومع تعاظم الحاجة للسلع والخدمات وتوفر نوع من الاستقرار الاقتصادي والمالي ارتفع ليصل إلى 47 مليون دولار في العام 2005، وما لبت أن عاود الانخفاض بسبب الحصار الاقتصادي على قطاع غزة والتضييق على الاستثمار ليصل إلى 21 مليون في العام 2007، وعاود الارتفاع خلال الفترة من 2008 □ 2019 حتي بلغ 1921 مليون دولار في العام 2019 .

ج/ التبادل التجاري الفلسطيني وصافي الميزان التجاري:

يساهم التبادل التجاري في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة، ولقد تأثر التبادل التجاري الفلسطيني بشكل سلبي بالسياسات والاجراءات الاسرائيلية .

يتميز الميزان التجاري السلعي في الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة بوجود عجز مستمر واستمر لعدة عقود منذ 1967 وتزامن ذلك مع حالات ضغط عديدة على الواردات وتباطؤ ملحوظ في نمو الصادرات خلال فترات عديدة تأثرت بالإغلاق وظروف الحرب (ابو جامع، 2016).

ويمكن الوقوف على حجم المبادلات التجارية الفلسطينية وصافي الميزان التجاري خلال الفترة 1995 وحتى 2019 والذي استمر في الزيادة، حيث بلغ حجم العجز في الميزان التجاري الفلسطيني في العام 1995 حوالي 1264 مليون دولار تضاعف خمس مرات تقريباً ليصل إلى 5509 وذلك في العام 2019 .

د/ مؤشرات النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري:

هنالك جدل قائم في اختيار السياسات التجارية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، أي هل تتحقق التنمية بالتوجه نحو الخارج من خلال تبني استراتيجية احلال الصادرات أو بالتوجه نحو الداخل من خلال تبني استراتيجية احلال الواردات فهنالك من يؤيد بتوجه الانفتاح نحو الخارج باتباع استراتيجية التصنيع من أجل التصدير وبين الداعين للحماية أي استراتيجية التصنيع من أجل الاستيراد (كعبور، 2016).

حيث تأثر النمو الاقتصادي في فلسطين بمدى الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة، وقد أثرت عوامل مختلفة من الاجراءات والسياسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والحصار الاقتصادي والحروب المتتالية على مستوى النمو الاقتصادي، ولقد تزايد متوسط دخل الفرد وذلك في الفترات التي تميزت بالاستقرار السياسي وأدى ذلك الى الزيادة في الانفتاح التجاري على عكس الفترات التي شهدت عدم استقرار سياسي واغلاق .

نجد بأن متوسط دخل الفرد تزايد من 2355 دولار في العام 1995 ووصل إلى 3364 دولار في العام 2019 رافق ذلك زيادة في الانفتاح التجاري متمثل بنسبة التبادل التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي، حيث في العام 1995 بلغت نسبته 38٪ وارتفع إلى 49٪ في العام 2019 .

لم يسجل الميزان التجاري الفلسطيني فائض خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بأن التوسع في النمو الاقتصادي يحتاج لتوسع في الواردات وخاصة من السلع الانتاجية والتي تعتبر مدخلات مهمة في عمليات الانتاج، ولا تقل أهميتها عن أهمية الصادرات السلعية ودورها في النمو الاقتصادي.

فمن خلال دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري متمثل في التبادل التجاري الفلسطيني (الصادرات والواردات السلعية) من جهة والنمو الاقتصادي متمثل في الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي فإنه توجد علاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث نجد بأن نسبة التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من 38٪ في العام 1995 إلى 49٪ في العام 2019، كما أن الناتج المحلي الاجمالي زاد من 5,057 مليون دولار في العام 1994 وبلغ في العام 2019 حوالي 15764 مليون دولار أي تضاعف بشكل مرتفع .

ما يعني أن هنالك دور ايجابي للتبادل التجاري على التنمية الاقتصادية متمثل في الزيادة الناتج المحلي الاجمالي كما يتضح لنا في البيانات والاحصاءات الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني.

وكان للصادرات السلعية دور في رفع مستوى الانتاجية والمنافسة ومن ثم زيادة الناتج المحلي الاجمالي ورفع مستوى النمو الاقتصادي. أما الواردات فهي توفر السلع الرأسمالية والمعدات والتي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني في عمليات الانتاج والتي تؤدي لزيادة النمو من خلال تأثيرها على الاستهلاك والانتاج.

3. الاتفاقيات التجارية المعقودة بين فلسطين والدول الأخرى:

عقدت فلسطين العديد من الاتفاقيات التجارية مع المحيط سواء العربي أو الإقليمي أو الدولي ومنها:

1/ بروتوكول باريس (PP)

2/ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)

3/ الاتفاقية المرحلية للتجارة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي IAA

4/ الاتفاقية الانتقالية مع دول المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA

يمكن تلخيص الإطار العام للاتفاقيات في إلغاء كافة الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع الزراعية الصناعية وإزالة جميع الحواجز غير الجمركية, بالإضافة إلى القضايا التجارية الأخرى ذات العلاقة مثل قواعد المنافسة وحماية الملكية الفكرية والمشتريات العامة والاحتكارات بأشكالها والدعم وكذلك المدفوعات و التحويلات.(مركز التجارة الفلسطينية، بال تريد). تقوم الاتفاقيات السابقة على تحرير التبادل التجاري بين فلسطين والدول والاتحادات الأخرى بالإضافة لإزالة أو تخفيف الحواجز والقيود الجمركية، لتصل هذه الاتفاقيات إلى تحقيق التحرير الكامل للتبادل التجاري لتصبح السلع معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب .

4.مناقشة النظريات والدراسات وآراء المتخصصين:

يتم البحث في تأثير الانفتاح التجاري على الأداء الاقتصادي لفلسطين في استقصائنا التجريبي، ويتم تعريف الانفتاح التجاري على أنه مجموع الصادرات زائد الواردات مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي. مقياسنا للأداء الاقتصادي

هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وبالتالي فإن موضوع الانفتاح التجاري في فلسطين لا يحدده فقط حجم الصادرات والواردات وذلك لأن هنالك متغيرات كثيرة لها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي بالإضافة للتقلب والتغيرات التي يتأثر بها الاقتصاد الفلسطيني، فلا توجد سياسة عامة يمكن الانطلاق منها في فهم وتوضيح العلاقة بين المتغيرات المختلفة، نجد بأن الأدب الاقتصادي لا ينطبق على الواقع الغزي لما يعتريه من تغيرات ومؤثرات متعددة وانكشاف كبير تجاه الخارج فمثل هذه التغيرات تضع متخذي القرار أمام عدم وضوح رؤية يمكن البناء عليها في المستقبل فيظل الواقع الاقتصادي رهن التبدلات والتغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية.

يُعرف في الأدب الاقتصادي فرضية النمو الذي تقوده الصادرات ومع ذلك، فإن التصدير الناجح يتطلب عادة استيرادًا كبيرًا في متطلبات الانتاج من سلع انتاجية ومواد خام وآلات وبالتالي، فإن حذف تأثير الواردات قد يؤدي إلى نتائج تجريبية زائفة وفقًا للأدبيات الحديثة .

ومن خلال مراجعة للأدبيات ذات الصلة بالعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والدراسات السابقة وكذلك الاتفاقيات التجارية الرسمية حول هذه العلاقة موضوع النقاش على المستوى النظري والتجريبي بالإضافة للمقابلات المتخصصين نوضح ما يلي:

على المستوى النظري: تعتمد نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة على تدعي المساهمة الأساسية لـ (Solow، 1956) أنه لا توجد علاقة سببية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي. الحجة الأساسية هي أن النمو الاقتصادي لبلد يعتبر عامل خارجي، والذي يحدده التغير التكنولوجي أو السكان ومعدل النمو ولا يتأثر بانفتاح الدولة على التجارة الدولية. على العكس من ذلك فإن نظريات النمو "الجديدة" الداخلية تؤكد أن الانفتاح التجاري يتم تعزيزه من خلاله النمو وتأثير التوسع أو نقل التكنولوجيا (Okuyan,2012). فالانفتاح التجاري يزيد من الوصول إلى المدخلات المستوردة المهمة للتقدم التكنولوجي والتي بدورها تعطي نتائج في النمو الإنتاجي سواء من خلال التوسع في سوق المخرجات أو المدخلات (Dowrick,2004).

يؤدى التوسع في سوق الإنتاج بالمنتجين المحليين للاستفادة من اقتصاديات الحجم والتخصص التي تؤدي إلى نمو الإنتاجية. يستفيد توسع سوق المدخلات من تنوع المنتجات ونموذج الجودة الذي أدى إليه نقل التكنولوجيا بسبب التجارة مع الاقتصادات كثيفة التجارة فتصبح "قناة" لنقل التكنولوجيا.

أما القيود على التجارة يمكن أن تقلل أو تزيد من معدل النمو العالمي من الناحية التجريبية، وبالتالي فإن منهجية الانفتاح التجاري المستخدمة تشكك في النتائج التجريبية لعدد من الأسباب:

(1) باختلاف التجارة يتم استخدام مقاييس انفتاح ومنهجيات وعينة بلدان مختلفة حيث تتجاهل قياس "السياسة" الأساسية لأنها عملية للتحليل بمنهجية كمية وليست نوعية .

(2) يوجد صعوبة في تفسير الارتباط الملحوظ بين السياسات التجارية والنمو.

(3)تستخدم معظم الأدبيات قيم متوسط المقطع العرضي أو قيم البداية للفترة الزمنية لسلسلة البيانات التي تسبب صعوبة في فحص الاختلافات الخاصة بكل بلد.

وهناك إجماع بين الباحثين على التخفيض الحواجز التجارية يمكن أن تؤثر سلبا على أداء الصناعات، وبالتالي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية ويدفعنا هذا الجدل إلى مزيد من التحقيق في العلاقة وذلك من خلال بعض المقابلات مع المتخصصين، بالإضافة لفحص الاتفاقيات الرسمية الموقعة بين فلسطين والأطراف الأخرى.

يتضح بأن العديد من الدراسات والنظريات الخاصة بالتجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي تتفق على ان الانفتاح التجاري له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، إلا أن هذه النظريات قد لا تكون كذلك في عدد من الاقتصاديات، وبين المتخصصين بأن هنالك العديد من الدول لديها مؤشر الانفتاح التجاري مرتفع، إلا أن تأثيره على النمو الاقتصادي ضعيف، كما أن الانفتاح التجاري إذا لم يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للاقتصاد فليس له دور ايجابي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن المزيد من الانفتاح التجاري يعد من الأسباب المحتملة للصدمات الخارجية وبالتالي فإن الانفتاح في الاقتصاد الصغير يؤدي لفرض الأسعار عليه من السوق العالمي، وبالتالي قد يكون له آثار عكسية على النمو الاقتصادي. كما أن الانفتاح التجاري الحاصل في فلسطين يبين أن الجزء الأكبر من المستوردات هو من السلع الاستهلاكية والذي يعزز جانب الاستهلاك، وقليل منها هو سلع انتاجية، حتى أن إسرائيل منعت في فترات زمنية مختلفة دخول عدد كبير من السلع الانتاجية والآلات والمعدات الحديثة فكان لذلك تأثير سلبي على الانتاج المحلي من حيث الكم والجودة مما أفقد الاقتصاد الوطني القدرة على المنافسة الخارجية للسلع والمنتجات، وكان لذلك مردود سلبي على الناتج المحلي الفلسطيني .

وقد بينت الاتفاقيات التجارية المعقودة مع عدد من دول العالم على خفض أو إزالة العوائق الجمركية، لكن بما أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير وغير منافس في السلع والمنتجات الصناعية التي يمكن أن يكون لها دور كبير في النمو الاقتصادي، وبالتالي كانت هذه الاتفاقيات التجارية تسمح بمرور السلع الاستهلاكية وغير الانتاجية فلم يكن لذلك دور في النمو الاقتصادي بل ادى ذلك زيادة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني عام بعد عام .

4.القياس الاقتصادي لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في فلسطين:

يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد والذي يختص بالتقدير والقياس الكمي وذلك لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في كل من (النظرية الاقتصادية– المعادلات الرياضية–الأساليب الاحصائية). (صافي، 2015). يستخدم البحث النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي Neoclassical Growth Model المبني على دالة الإنتاج، Cobb–Douglas التي تستخدم في قياس العلاقة بين المدخلات والمخرجات حيث تم استخدام الدالة لقياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ويمكن صياغة دالة الإنتاج Cobb–Douglas صورتها العامة كالآت:

$$Q = AL^{\alpha}\ K^{\beta}$$

1.5.النموذج القياسي :

$$Ln(y) = \alpha + \beta_1 Ln(Openness) + + \beta_2 Ln(gfcf) + \beta_3 Ln(exr) + \mu i$$

$Ln(y)$: هو LGROTHPERGDP اللوغاريتم الطبيعي لنمو متوسط دخل الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعبر عن النمو الاقتصادي.

حيث أن β3 ، β2 ، β1 معاملات الانحدار المقدرة. α : الحد الثابت في نموذج الانحدار المتعدد.

ln $(Openness)$: اللوغاريتم الطبيعي للانفتاح التجاري متمثل بالصادرات + الواردات مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي.

$Ln(gfcf)$:اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي.

$Ln(exr)$ اللوغاريتم الطبيعي لمعدل الصرف.

μi:حد الخطأ العشوائي .

2.5. تقدير النموذج القياسي:

وذلك من خلال تقدير معاملات الانحدار وقد تم جمع البيانات لهذا الغرض لسلسلة زمنية لعدد 25 مشاهدة للفترة الواقعة بين 1995 حتى 2019 .

1.2.5.اختبار جودة الملائمة الكلية للنموذج :

نجد بأن قيمة معامل التحديد حوالي 70٪ وقيمة معامل التحديد المعدل 60٪ ، فالنموذج جيد في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

$$LGROTHPERGDP = C(1) + C(2) * LOPENNESS + C(3) * LGFCFGDP + C(4) * LEXR$$

$$LGROTHPERGDP = 46.0549088438 - 10.923113683 * LOPENNESS + 1.39842991814 * LGFCFGDP - 6.00536495437 * LEXR$$

القيم العليا والدنيا لا تشمل الصفر وبالتالي نتائج المعلمات معنوي احصائياً، أي يوجد علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

2.2.5.اختبار جودة المعنوية الكلية:

من خلال اختبار f لاختبار معنوية العلاقة الخطية للانحدار المتعدد للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة ، نجد أن قيمة $F\text{-statistic} = 8.298440$ عند مستوى معنوية $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.003632$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي ان العلاقة الانحدار الخطي للمتغيرات معنوية.

3.2.5. اختبارات سلسلة البواقي:

تم الكشف على سلسلة البواقي للتأكد من خلوها من مشكلة الارتباط المتسلسل ،Serial Correlation وذلك من خلال اختبار،Serial Correlation LM test ودلت النتائج على خلوها من مشكلة الارتباط المتسلسل حيث دلت قيمة الاحتمال الخاص بإحصائية Breusch-Godfrey تساوي 0.706 ، وتم الكشف على أن مدى اتباع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي،Normal Distribution وقد دل الاحتمال لإحصائية Jargue Bera تساوي 0.8772 حيث أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .بالاضافة لفحص معاناة سلسلة البواقي من مشكلة عدم تجانس التباين Heteroscedasticity وقد دلت قيمة اختباري ARCH، و-Breusch Pagan-Godfrey وهي تساوي 0.6095 و 0.027 مما يعني عدم معاناة السلسلة من مشكلة عدم تجانس التباين.

ومن خلال الشكل(1) نجد أن اختبار $\text{Jarque-Bera}=0.261$ و $\text{probability} = 0.877$ إذن البواقي تتوزع توزيع طبيعي فالنموذج مقبول احصائياً، و تقدير العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وأنه خال من المشكلات القياسية وهي تدل على صدق النموذج في التقدير.

الجدول (4) في اختبار المستوى نجد بأن قيم ADF المطلقة أقل من قيمة T عند مستوى معنويه 5٪ ، وكذلك فإن PROM تشير إلى عدم المعنوية للنموذج، وبعد إجراء اختبار الفرق الأول لتصحيح النموذج نجد بأن قيم ADF المطلقة هي أكبر من قيمة T عند مستوى معنوية 5٪، كما أن قيمة PROB تشير إلى معنوية النموذج بعد عمل اختبار الفرق الأول، وبالتالي نجد بأن السلسلة مستقرة.

من خلال بيانات الجدول (5) نجد قيمة بأن قيمة VIF أقل من 5 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة.

الجدول(6) نجد بأن قيمة .Prob أكبر من 5٪ حيث لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات كذلك فإن قيمة Chi-Square1 هي أكبر من كاي الجدولية، وبالتالي نقبل الفرض العدمي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ومن خلال جدول النتائج نجد بأن النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين لأنها أكبر من 5٪ .

IIII. النتائج والتوصيات:

توضح الأدلة على أن العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ليست بالضرورة إيجابية دائمًا، فقد وجدت أن نظام التجارة المفتوحة يجلب الكثير من الفوائد للعديد من البلدان النامية مما أدى إلى الانفتاح الإيجابي، ولكن بالنسبة لبلدان أخرى كان الأثر عكسي، ونتيجة لذلك نفترض أن تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يعتمد على مجموعة كبيرة من المحددات من مستوى التنمية الحالي، و استقرار الاقتصاد الكلي أو قوة القطاع المالي والمؤسسات المحلية .

وبالتالي فإن دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، بينت من خلال العرض السابق واستطلاع آراء الخبراء والمختصين وعدد من الدراسات السابقة وتحليل الباحث لواقع الاقتصاد الفلسطيني تبين بأن تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لا يوضح أي تأثير ايجابي بل في بعض الفترات يكون التأثير عكسي على النمو الاقتصادي وأثبتت الدراسة بأن الانفتاح التجاري في فلسطين لا يسبب النمو الاقتصادي وتم اثبات ذلك من خلال النظريات وأراء المختصين، بالإضافة لدعم هذه النتائج من خلال التحليل الكمي لبيانات الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة حيث ظهرت نتيجة الانفتاح التجاريLOPENNESS=(-10.92311) أي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وهذا يتعلق بحقيقة أن أكثر وارداتنا هي عبارة عن سلع استهلاكية بالإضافة لكونها أكبر من حجم الصادرات بأربع أو خمس مرات، وهذا يترتب عليه عجز دائم في الميزان التجاري الفلسطيني.

- **التوصيات:**

توصي الدراسة بما يلي:

1. دعم الجهود لتنويع الاقتصاد لتحقيق نوع من النمو الاقتصادي الذي يقوده التصدير، في قطاعات الزراعة والصناعة، ويجب إعطاء الأولوية للصناعات لإنتاج السلع التي يمكن أن تكون بها ميزة تنافسية .
2. ضرورة إزالة العراقيل والقيود من أمام التبادل التجاري الفلسطيني سواء أكانت سياسية أو إدارية أو اقتصادية من أجل الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري وبما يعزز من أهداف النمو الاقتصادي.
3. تشجيع الاستثمارات الأجنبية في فلسطين وخاصة السلع والمنتجات التي يتم استيرادها .
4. تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني بما يعزز من مساحة الانفتاح التجاري وربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإقليمي والعربي .
5. تشجيع المستثمرين الاجانب على الاستثمار في سوق الأوراق المالية بما يعزز الانفتاح المالي .

6. تطوير البنية التحتية للمشروعات الانتاجية بالإضافة لتطوير القطاعات الانتاجية وذلك لدعم عمليات الاستثمار وتعزيزها.

الإحالات والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. أبو جامع، جابر.(2016) أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين 1995-2012. مجلة MPRA.
2. أبو مدللّه، سمير.(2018) ورقة بحثية بعنوان الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات 1995-2015، البلقاء للبحوث والدراسات جامعة عمان الأهلية ، المجلد 21، العدد 2 .
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (1994-2020).
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، احصاءات التجارة الخارجية المرصودة (2017 – 2020).
5. الخطيب، فاروق. دياب، عبد العزيز.(2013) دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز، جده المملكة العربية السعودية .
6. تقرير واقع الدين العام ومتأخرات القطاع الخاص في فلسطين 2019. الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة في فلسطين.
7. حمدان، بدر. (2012) تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995-2010 رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة ، فلسطين.
8. سعدون، عبد الوهاب. (2020) ورقة بحثية بعنوان قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام نموذج ARDL للمدة 1980 □ 2019 .مجلة دراسات إقليمية، العدد 45، جامعة الموصل، العراق.
9. صافي، سمير. (2015) مقدمة في تحليل الانحدار باستخدام EVIEWS الجزء الأول، الجامعة الاسلامية ، غزة .
10. صاولي ، مراد. (2020) ورقة بحثية بعنوان تحليل علاقة التحرير التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1974 □ 2016 مجلة دراسات اقليمية، العدد 44، الجزائر .
11. طالب، دليلة.(2015) الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980-2013، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد ،الجزائر .
12. كعبور، سهير.(2016) دراسة قياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990 □ 2014 رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
13. محمد، مسعى.(2012) سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد (10)، ص147-160
14. مكحول، باسم. (2012) الفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين ندوة مشتركة لتنمية القطاع الخاص الأردني والفلسطيني، عمان، الأردن.
15. ناصف ،عبد القادر. عطية، إيمان.(2003) اتجاهات، حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1. Griesa, t. Redlinb, m.(2012) Trade Openness and Economic Growth: A Panel Causality Analysis. University of Paderborn, Germany.
2. Halit, Y.(2003) Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation. Journal of Development Economics 72 (57– 89)
3. Titus, O. Awokuse, a.(2014) Trade openness and economic growth: is growth export-led or import-led?. University of North Carolina. Informa Ltd Registered in England and Wales Registered Number: 1072954 Registered office: Mortimer House, 29 September .

4. Abdul,J. Nazia ,b.(2019) Revisiting the Link between Trade Openness and Economic Growth Using Panel Methods. Pakistan Institute of Development Economics.
5. Bin, S. Sumbal, F.(2019) Impact of Openness on Economic Growth in Developing Economies An Empirical Analysis . European Online Journal of Natural and Social Sciences . Vol.8, No 3pp .425-411
6. Abdulrahman, A. Abdulnasser, H.(2016) Trade Openness and Economic Development in the UAE: An Asymmetric Approach .
7. Okuyan, H., Ozun, A. and Erbaykal, E. (2012), "Trade Openness and Economic Growth: Further Evidence without Relying on Data Stationarity", International Journal of Commerce and Management, 22 (1), 26–35.
8. Dowrick, S. and Golley, J. (2004)Trade Openness and Growth: Benefits?, Oxford Review of Economic Policy, 20 (1), 38-56.
9. Todaro, Michael P. (2015) Economic development , New York University.The George Washington University.Twelfth Edition.

ثالثاً: مواقع الكترونية

http://kokminglee.125mb.com/economics/sourcesdev.html

Referrals and references

1. Abu Jameh, Jaber.(2016) The Impact of Foreign Trade on Economic Growth and Development in Palestine 1995-2012. MPRA Magazine, September.
2. Abu Mudallah, Samir.(2018) A research paper entitled Economic openness and its impact on economic growth An analytical study on the Hashemite Kingdom of Jordan for the years 1995-2015, Al-Balqa Research and Studies, Al-Ahliyya Amman University, Volume 21, Issue 2.
3. Al-Khatib, Farouk. Diab, Abdel Aziz.(2013) Advanced studies in macroeconomic theory, King Abdulaziz University, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia, Rabi` Al-Awwal 12, 1435 AH.
4. Safi, Sameer.(2015) Introduction to Regression Analysis Using EVIEWS Part 1, The Islamic University, Gaza.
5. Hamdan, Badr.(2012) Analysis of Sources of Growth in the Palestinian Economy 1995-2010 Master Thesis, Al-Azhar University, Gaza, Palestine.
6. Kaabour, Soheir. (2016) A Standard Study of the Impact of Economic Openness on Economic Growth in Algeria for the period 1990-2014 Master Thesis, Elaraby Ben Mehidi University, Algeria.
7. Muhammad, mussaa.(2012) "The policy of economic recovery in Algeria and its impact on growth," Al-Baheth Magazine, Issue (10) pp. 147-160
8. Makhoul, Bassem.(2012) Available investment opportunities in Palestine A joint symposium for the development of the Jordanian and Palestinian private sector, Amman, Jordan 11/18/2012.
9. Nassef, Abdel Qader. Attia, Iman.(2003) Trends, Recent in Development, University House, Alexandria, Egypt.
10. Palestinian Central Bureau of Statistics, National Accounts (1994-2020).
11. Palestinian Central Bureau of Statistics, Observed Foreign Trade Statistics (2017-2020).
12. Report on the Status of Public Debt and Private Sector Arrears in Palestine 2019. The Civil Team for Supporting Public Budget Transparency in Palestine.
13. Saadoun, Abdel-Wahab.(2020) A research paper entitled Measuring and Analyzing the Relationship between Trade Openness and Economic Growth in Turkey Using the ARDL Model for the Period 1980-2019, Journal of Regional Studies, Issue 45, University of Mosul, Iraq .
14. Sawley, Murad. (2020) A research paper entitled Analysis of the relationship of trade liberalization and economic growth rates in Algeria, a standard study using an ARDL autoregressive model during the period 1974-2016, Journal of Regional Studies, Issue 44, Algeria.
15. Talib, Delilah.(2015) Trade openness and its impact on economic growth in Algeria, econometric Study 1980-2013, PhD Thesis, Abi Bakr Belkaid University, Algeria.

الملاحق:

جدول (1) اختبار الجودة الكلية للنموذج

	Dependent Variable: LGROTHPERGDP			
		Method: Least Squares		
		Date: 02/01/21 Time: 17:53		
		Sample (adjusted): 1997 2016		
	Included observations: 15 after adjustments			
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable

0.0012	4.310157	10.68520	46.05491	C
0.0006	-4.788289	2.281215	-10.92311	LOPENNESS
0.0924	1.842947	0.758801	1.398430	LGFCFGDP
0.0322	-2.450466	2.450703	-6.005365	LEXR
1.542638	Mean dependent var		0.693553	R-squared
0.839786	S.D. dependent var		0.609977	Adjusted R-squared
1.770289	Akaike info criterion		0.524462	S.E. of regression
1.959103	Schwarz criterion		3.025659	Sum squared resid
1.768278	Hannan-Quinn criter.		-9.277169	Log likelihood
2.155692	Durbin-Watson stat		8.298440	F-statistic
			0.003632	Prob(F-statistic)

جدول (2) تقدير فترة الثقة

Coefficient Confidence Intervals			
95% CI			
High	Low	Coefficient	Variable
69.57289	22.53693	46.05491	C
-5.902194	-15.94403	-10.92311	LOPENNESS
3.068539	-0.271679	1.398430	LGFCFGDP
-0.611405	-11.39933	-6.005365	LEXR

جدول (3) اختبارات سلسلة البواقي

TEST		Statistic Value	Probability
Breusch-Godfrey serial correlation LM test		0.362	0.706
Normality test (Jargue Bera)		0.2618	0.8772
Heteroscedasticity	Breusch-Pagan-Godfrey	4.4797	0.027
	ARCH test	0.28005	0.6095

جدول(4) جذر الوحدة للسلسلة للمتغيرات

السلسلة الزمنية	المستوى			الفرق الأول		
	بدون ثابت	ثابت واتجاه	مع ثابت	بدون ثابت	ثابت واتجاه	مع ثابت
LGROTHPERGDP	-0.800	-4.321	-4.255	3.075-	---	-3.408
PROB	0.346	0.029	0.009	0.000	0.004	0.0012
LOPENNESS	0.5859	-1.941	-1.320	-4.802	-4.835	-4.699
PROB	0.835	0.6021	0.603	0.000	0.0041	0.0012
LGFCFGDP	0.430	1.377	-1.018	2.162	-5.716	-2.181
PROB	0.7989	0.879	0.884	0.0126	---	0.049

شكل (1) توزيع البواقي

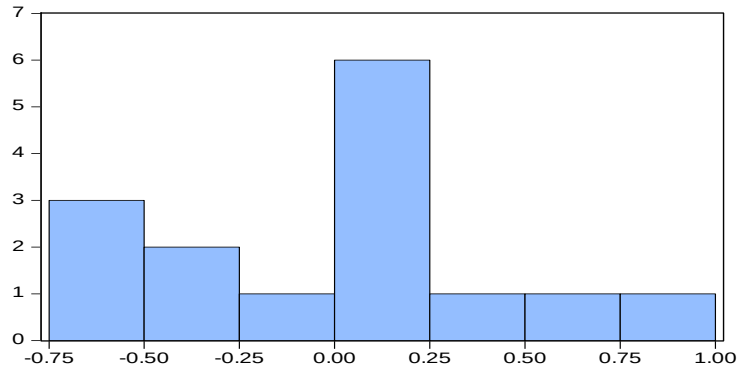

Series: Residuals	
Sample 1997 2016	
Observations 15	
Mean	2.41e-15
Median	0.101181
Maximum	0.916893
Minimum	-0.675799
Std. Dev.	0.464885
Skewness	0.143292
Kurtosis	2.419616
Jarque-Bera	0.261860
Probability	0.877279

شكل(2) استقرار هيكل النموذج

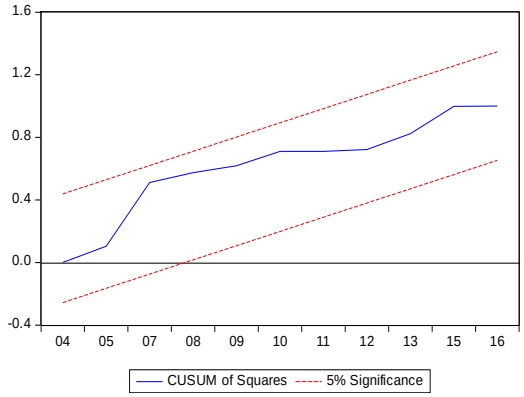

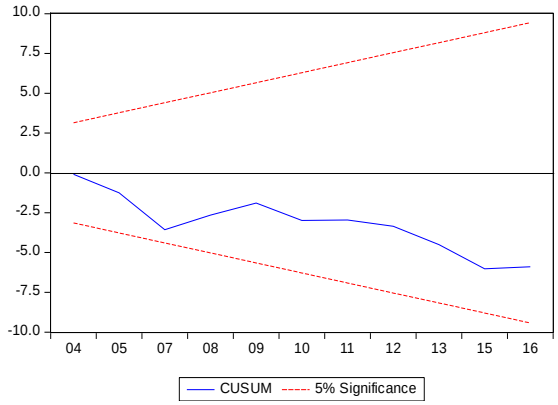

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

منار موسى يحيى اللحام. (2021). تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي حالة فلسطين 1995 – 2019، مجلة رؤى اقتصادية، 11(02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 125-145.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية(CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category